A

ويبـــو

WO/GA/31/1
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٤/٦/٢٨

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

الجمعية العامة للويبو

الدورة الحادية والثلاثون (الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة)

جنيف، من ٢٧ سبتمبر/أيلول إلى ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤

تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات

مذكرة المدير العام

١ - وافقت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، في سلسلة اجتماعاتها الثانية والثلاثين التي انعقدت في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ مارس/آذار ١٩٩٨، على الاقتراح الوارد في البرنامج والميزانيـــة لفتـــرة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ بشأن إنشاء اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات وتكوينها مـــن شخصـــيات بارزة بخلفيات سياسية شتى. وقد ورد في تلك الوثيقة أن "من شأن تمكين خبراء دوليين بارزين فـــي مختلف المجالات التي لها وقعها على التعاون في شؤون الملكية الفكرية وأعمال الويبو مـــن إســـداء مشورة مطلعة وموضوعية أن يفيد إلى حد كبير عملية وضع السياسات والتخطيط على الأجل المتوسط في الويبو واستجابتها إلى الاتجاهات الدولية والتطورات التكنولوجية وقدرتها على استباق احتياجـــات الأسواق والمنتفعين بأنظمة الحماية العالمية وتلبيتها" (انظر الوثيقة WO/BC/18/2 - A/32/2، البرنامج الفرعي ١-٣).

٢ - ويرد تعريف مهمة تلك اللجنة الاستشارية المستقلة فـــي الوثيقـــة ذاتهـــا (انظـــر البرنـــامج الفرعي ١-٣) وقد أُعيد تأكيدها في أحدث وثيقـــة لبرنـــامج المنظمـــة وميزانيتهـــا (انظـــر الوثيقـــة WO/PBC/7/2، البرنامج الفرعي ٢-٢)، إذ نصت على أن اللجنة الاستشـــارية المعنيـــة بالسياســـات ستستمر "في تزويد المدير العام بمشورة الخبراء الخارجين الموضوعية والمستنيرة ولا سيما في مـــا يخص وضع السياسات والتخطيط على الأجل المتوسط والاحتياجات في قطاع الأسواق".

٣ – وتجدر الإشارة إلى أن دور اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات دور استشاري بحت وأن اللجنة "لا يمكن أبداً أن تحل محل الدول الأعضاء في ما يتعلق بوضع برنامج الميزانية ومراقبته" (انظر الوثيقة A/32/2 – WO/BC/18/2، البرنامج الفرعي ١-٣).

٤ – وعقدت اللجنة الاستشارية دورتها الرابعة يوم ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣ في سينايا (رومانيا). وحضر الاجتماع عشرون عضواً. ويرد التقرير الذي رفعته اللجنة إلى المدير العام للويبو في المرفق الأول. وترد قائمة بالمشاركين في الاجتماع في المرفق الثاني.

٥ – *إن الجمعية العامة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذه الوثيقة والتقرير المرفوع إلى المدير العام للويبو والتعليق عليهما.*

[يلي ذلك المرفق الأول]

المرفق الأول

اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات
سينايا، رومانيا، ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤

١ – عقدت اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات والتابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) اجتماعها الرابع في جلسة عامة يوم الجمعة ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣ في قصر فواسور في مدينة سينايا (رومانيا). ونظّم الاجتماع برعاية معالي السيد إيون إليسكو رئيس رومانيا وعضو في اللجنة منذ سنة ٢٠٠١.

٢ – وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول. وتولى السيد جيمس نيل مهام مقرِّر الاجتماع.

افتتاح الاجتماع

٣ – افتتح الاجتماع أعماله بحضور الصحافة ووسائل الإعلام. وتوجّه الرئيس إيون إليسكو، الذي احتضن الاجتماع، إلى الصحافة باللغة الرومانية. ورحّب باللجنة في رومانيا.

٤ – وتقدّم المدير العام للويبو، الدكتور كامل إدريس، إلى الرئيس إليسكو بعبارات الشكر على تكرّمه باستضافة الاجتماع في رومانيا وقال إن اللجنة باتت اليوم جزءا لا يتجزأ من هيكلية مجتمع الملكية الفكرية الدولي بفضل ما تتحلى به من منظور بنّاء وما تحقّقه من إنجازات فضلا عن أثرها بصورة عامة. ورحّب بالأعضاء الجدد الذين يحضرون اللجنة للمرة الأولى. وشكر الحاضرين كلّهم على التزامهم بالنهوض بنظام الملكية الفكرية الدولي وحمايته وتطويره.

٥ – وأعرب رئيس مالطة، السيد غيدو دي ماركو، الذي يترأس اجتماع اللجنة عن اقتناعه بأن الدعوة التي تقدّم بها رئيس رومانيا إنما تجسّد فعلا الموقف الإيجابي والمنفتح لرومانيا تحت قيادة رئيسها. وقال إن الاجتماع سيعمل، في أعلى مستوياته، على بحث السبل التي أسهمت من خلالها المعارف وحماية الملكية الفكرية في إرساء نوع من الانسجام الذي يعود بالفائدة على مجتمعات العالم قاطبة. وقال إننا نعيش في عصر من الثقافة الجماعية حيث لم تعد الثقافة "حكرا على القلة بل ميزة للجميع". وأضاف قائلا إن حمايتها ضرورية لإرساء محيط يسمح بانتشار الثقافة على نطاق أوسع. وفي الختام، أعلن أن الملكية الفكرية لها دورها في تحقيق الازدهار وهي في حاجة أيضا إلى الحماية كي تتطور.

٦ – وذكر الرئيس إليسكو أن العالم مقبل على ثورة في الملكية وفي علاقة الأشخاص بها. وقال إننا إذا تحدثنا عن ظهور اقتصاد جديد، قصدنا بذلك اقتصادا قائما على سلع "رمزية" جديدة قادر على الانتشار في حينها عبر وسائل مثل الإنترنت وشبكات الاتصال بالأجهزة المحمولة. وشدّد على أهمية استيعاب مفهوم أساسي ألا وهو أن الاقتصاد الجديد أدى مباشرة إلى زيادة في أهمية الملكية غير المادية. وبيّن ذلك قائلا إن الأفكار – المجسّدة في البراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية وأشكال الملكية الفكرية الأخرى – هي التي تصوغ المصادر الجديدة للقوة الاقتصادية. وأشار إلى أهمية إدراك أبعاد هذه الثورة والصعوبة التي واجهها العديد من الأشخاص في الإقرار بأهميتها. وقال إن المرحلة الانتقالية ينبغي أن تكون محكمة التدبير وأن تشرح تفاصيلها بعناية. وأشار إلى أهمية النظر إلى الملكية الفكرية كأداة للتنمية وليس فقط كشيء ينبغي حمايته.

٧ – واستطرد قائلا إن تنمية البلدان تقتضي أنظمة متينة للملكية الفكرية فذلك من شأنه أن يفضي إلى استقطاب الاستثمار وحفز الإبداع. وشدّد في الوقت ذاته على ضرورة جعل البراءات وغيرها من أشكال الحماية الأخرى أيسر منالا وأسهل استعمالا. ثم ذكر الحاجة إلى خلق نوع من التوازن، فأعرب عن مشاطرته وجهة النظر التي أدلى بها المدير العام للويبو في مناسبات سابقة، والقائلة بأن الهدف المنشود أساسا وعلى المدى الطويل هو "العولمة دون تهميش". وأعرب عن أسفه في هذا السياق إذ أن الفجوة القديمة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء أضيفت إليها مؤخرا "الهوة الرقمية" التي تفصل بين من لهم نفاذ إلى المعارف والتعليم ومن لا نفاذ لهم إلى المعارف والتعليم نظرا إلى نقص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨ – وقال إن رومانيا عازمة على الاستفادة من مزايا الأنشطة الإبداعية على أكمل وجه. وأشار إلى الجهود المبذولة من أجل تسهيل الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعارف يكون للملكية الفكرية فيه دور رئيسي. وأخبر الحاضرين بأن الحكومة الرومانية، كواحدة من الخطوات الأولى، وافقت على الاستراتيجية الوطنية بشأن الملكية الفكرية يوم ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣. وذكّر بأن تنفيذ المشروع عملية معقّدة. وقال إن الويبو تُعتبر من الشركاء الرئيسيين فيها.

٩ – وقال الرئيس إليسكو إنه يرغب في ذكر خمس مسائل محدّدة ذات صلة بموضوعات مطروحة للمناقشة في الدورة الجارية وذات أبعاد عامة وأهمية على المدى الطويل. وهي كالآتي:

– يمكن تطبيق "التمييز الإيجابي" باتخاذ تدابير ترمي إلى تيسير النفاذ إلى السلع الفكرية في البلدان التي تحول اقتصادياتها وبناها التحتية دون جلب كل الفوائد في ظل أوضاع السوق العادية.

– وينبغي البحث عن الوسائل المشروعة والمستديمة من أجل إقناع المبدعين على البقاء في بلدهم الأصلي مما يعود بالنفع على المبدعين وعلى بلدهم أيضا.

– ومن المطلوب، بل من الممكن أيضا، إقامة شراكات بين البلدان ذات التكنولوجيا المتقدمة والبلدان ذات الطاقات المبدعة.

– ولا بد من إدراج البعد الأخلاقي في كلّ سياسة تنموية وأخذه في الاعتبار عند السعي إلى صدّ التطوّرات المنافية للأخلاق والمبادئ مثل تطوير أسلحة جديدة أو الاستنساخ البشري.

– ولا بد من أن تواكب التطورات في سياسات الملكية الفكرية وتشريعاتها التطورات التكنولوجية في عصر يشهد تغيرات كبيرة وسريعة.

١٠– وذكر الرئيس إليسكو أيضا أهمية مكافحة القرصنة والتزوير. وقال إن من الضروري أن تظل الويبو في مقدّمة أنشطة وضع السياسات. وفي الختام، شدّد على أن الفقر والجهل هما عدوّا البشرية اللدودان. وصرّح بأن الملكية الفكرية قادرة على الإسهام في مكافحتهما.

جدول الأعمال الموضوعي للاجتماع

١١– تألّف جدول أعمال الاجتماع من محورين موضوعيين اثنين هما:

(أ) إدارة الأصول الثقافية (ورقة للمناقشة تحت عنوان "حق المؤلف والثقافة والتنمية: دور الملكية الفكرية والويبو في القطاعات الثقافية" من إعداد السيد بروس ليمان)

(ب) وسياسات الملكية الفكرية والاقتصاد الياباني (ورقة للمناقشة تحت عنوان "البرنامج الاستراتيجي لاستحداث حقوق الملكية الفكرية وحمايتها واستغلالها" من إعداد السيد هيساميتسو أراي).

إدارة الأصول الثقافية

١٢- أشار السيد ليمان في مقدمة ورقته إلى فكرة مغلوطة طرحها الاقتصادي والفيلسوف الشهير آدم اسميث في القرن الثامن عشر. فقد قال الفيلسوف اسميث في كتابه، الذي يعدّ من المؤلفات القيّمة رغم هذا الافتراض الخاطئ، إن عمل فناني الأداء ينقضي في حين إنتاجه. وعلّق السيد ليمان على ذلك قائلا إن تلك الفكرة ربما كانت صحيحة في زمن تأليف الكتاب أما في عصرنا هذا فأقل ما يمكن قوله أنها بعيدة عن الصواب. وقال إن التكنولوجيا الحديثة تجعل من أوجه الأداء المثبتة على إحدى الدعامات المتاحة – بما في ذلك الموسيقى أو الأفلام المثبّتة في فونوغرامات أو فيديوغرامات أو برامج إذاعية – إحدى العناصر الأكثر قيمة، أو القادرة على اكتساب قيمة عالية، في اقتصاد البلد اليوم. وساق كمثال على ذلك مبلغ ٥٣٥ مليار دولار أمريكي سنويا في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تزيد مساهمة القطاعات القائمة على حق المؤلف في الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية بمعدّل سنوي يبلغ ٧ في المائة. وذكر ليمان أيضا أن إسهام القطاعات الرئيسية القائمة على حق المؤلف بلغ ٥,٢٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة في سنة ٢٠٠١. وأورد أيضا أن تلك القطاعات خلقت ٤,٧ مليون وظيفة، إذ زادت بنسبة تزيد ثلاثة أمثال على معدّل نموّ الاقتصاد ككل. وأوضح قائلا إن الاتجاه السائد في العالم يسير في المسار ذاته. فساق قطاع الأفلام في الهند كمثال على ذلك وقال إنه ينمو بنسبة ١٥ في المائة سنويا وأنتج ما يزيد على ٠٠٠ ٢ فيلم في سنة ٢٠٠٢ ومن المتوقع أن يحقق ١,٣ مليار دولار من المبيعات بحلول سنة ٢٠٠٦. وأشار إلى المبيعات الموسيقية في أمريكا اللاتينية التي بلغت قيمتها ٢,٤ مليار دولار في سنة ٢٠٠١. وأوضح أن مبيعات الموسيقى المسجّلة في أمريكا اللاتينية حققت في التسعينات نموّا سنويا بلغ ٣٨ في المائة في المتوسط. ويرى ليمان أن ذلك النموّ والقيمة التي يضيفها إلى الاقتصاد الوطني إنما يعزى، في بعضه على الأقل، إلى وجود أنظمة للملكية الفكرية مضمونة الاستمرار.

١٣- ولاحظ ليمان أن الأمور أخذت مجرى آخر مع بداية القرن الجديد إذ شهدت أمريكا اللاتينية في سنة ٢٠٠١ انخفاضا في المبيعات الموسيقية بنسبة خمسة في المائة. وقال إن ذلك التراجع يعزى كله إلى الانتشار المتسارع للقرصنة الرقمية وإن أثرها حادث عبر العالم. وأشار إلى دراسة أجريت مؤخرا في غانا وبيّنت أن المبيعات الموسيقية في غرب أفريقيا تراجعت جدا بسبب القرصنة وبنسبة تصل حتى ٨٥ إلى ٩٠ في المائة. ولاحظ أن أثر القرصنة ظاهر في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حدّ السواء وذكر على سبيل المثال أن نسبة قرصنة البرامج الحاسوبية في الولايات المتحدة الأمريكية قدِّرت بحوالي ٢٤ في المائة في سنة ٢٠٠٠.

١٤- وقال ليمان إن الوضع رغم كل ذلك لا يدعو كليا إلى التشاؤم. فهو يرى أن من الأرجح أن تشهد معدلات القرصنة انخفاضا وليس ارتفاعا. وبنى فكرته تلك على الرأي القائل بأن القرصنة مشكلة مؤقتة ناتجة عن إخفاق القطاعات الثقافية في استحداث أساليب تجارية بسرعة بما يجعل المستهلك يفضل شراء المنتجات الرقمية أو الشبكية على اللجوء إلى أشياء مقرصنة. وأشار إلى أن تلك الأشياء المقرصنة غالبا ما تكون ذات جودة رديئة وعادة ما تتطلب بذل جهد كبير وتكريس وقت طويل للحصول على الشيء المطلوب على الإنترنت مثلا. وذكر أن الشركات تعمل حاليا على وضع أساليب تجاري جديدة وأن لها آفاقا واسعة. وساق مثالا على ذلك هو اتفاق أبرم في الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا بين إحدى الشركات الكبرى التي تبيع الموسيقى على الإنترنت وهيئة كبرى للتوزيع التلفزيوني

الكبلي. وقال إن ذلك الاتفاق من شأنه أن يفضي إلى التوزيع السريع والمباشر للمنتجات الرقمية عبر شبكات الإنترنت عالية السرعة. ورأى ليمان أن الاتجاه العام السائد يدعو إلى التفاؤل.

١٥- وشدّد ليمان على أن الفوائد التي تعود على الاقتصاديات الوطنية من توفير الحماية الملائمة للقطاعات الثقافية ليست حصرا على البلدان المتقدمة بأي شكل من الأشكال. وأشار في هذا الصدد إلى الإحصاءات التي أوردها بشأن أمريكا اللاتينية التي تملك جمعيات متطورة نسبيا للتحصيل الجماعي وقال إن تلك الأرقام لخير دليل على ذلك. وصرّح قائلا إن البلدان النامية التي تفتقر حتى الآن إلى ثقافة مكرَّسة لحماية الملكية الفكرية هي التي ستستفيد أكثر بشكل أو بآخر. وساق ليمان مثال فييت نام لبيان رأيه. وقال إن ثقافة الموسيقى الغنية التي يزخر بها ذلك البلد لم تستطع أن تحقق كلّ إمكانياتها نظرا إلى انعدام البنية التحتية القانونية الضرورية لذلك شأنها في ذلك شأن جامايكا. وقال إن جامايكا تزخر بثقافة موسيقية أصلية ثرية ولها أسواق لبيع منتجاتها في جميع أرجاء العالم. وأشار إلى أن القيمة الإجمالية لقطاع الموسيقى في جامايكا تقدّر بحوالي ١,٢ مليار دولار، بيد أن تلك العائدات في معظمها لا تعود إلى جامايكا ولا يعزى ذلك لعدم اهتمام الشركات بإنتاج تسجيلات أو برامج إذاعية موسيقية في البلد. بل السبب الرئيسي حسب ليمان هو انعدام بنية تحتية وطنية. وبيّن أن جزءا من تلك البنية التحتية اللازمة ماديّ يتعلق بالمؤسسات بالإضافة إلى الاستثمارات الكبيرة المطلوبة. وأوضح أن الجزء الآخر المطلوب من تلك البنية التحتية هو حماية حق المؤلف بفعالية وحزم بوسائل متنوعة منها جمعيات التحصيل الجماعي. وذكر أن الويبو أسهمت بقدر كبير في ذلك الجزء الثاني وأكّد أنها لا تزال تعمل على وضع القواعد والمعايير مع الحرص على مواكبة المحيط التكنولوجي المتغير. ورأى أنها قد تستطيع أن تعمل كهيئة مركزية مستقلة وذات تأثير من أجل حشد مزيد من الموارد لأغراض ذلك الجزء الأول من البنية التحتية.

١٦- وقال إن الويبو تؤدي دورا حاسما بصفتها محفلا دوليا رائدا في مجال الملكية الفكرية. وأضاف قائلا إنها المحفل الرئيسي الذي تصاغ فيه وتعدّ الهياكل القانونية العالمية الملائمة للقطاعات الثقافية التي ذكرها والتي تكتسي أهمية اقتصادية بالغة. وأكّد على ضرورة تمكين العاملين في القطاعات القائمة على حق المؤلف من إتاحة مصنفاتهم والحصول في مقابل ذلك على المكافأة والاعتراف. وذكر أن من أكبر إنجازات الويبو نجاحها في اعتماد معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وبيّن أن المعاهدتين يمكّنان المبدعين من تسويق مصنفاتهم في المحيط الرقمي عبر العالم.

١٧- وخلال المناقشة التي عقبت المناقشة، شكر أعضاء اللجنة رئيس رومانيا على تكرّمه باحتضان هذا الاجتماع. وأثنوا على السيد ليمان جودة ورقته والعرض الذي تقدّم به. وأشار أعضاء عدة إلى العمل من أجل تحديث تلك الوثيقة باستمرار وتعميمها والاستعانة بها في الأنشطة الرامية إلى إزالة الغموض عن الملكية الفكرية. وأشير في الاجتماع أيضا إلى إمكانية إعداد صيغة حديثة من تلك الورقة تتناول بتفصيل أكثر قضايا محدّدة بشأن حماية الأصول الثقافية التي تندرج ضمن المعارف التقليدية أو الفولكلور أو الموارد الوراثية أو المآثر التاريخية.

١٨- وركّز عدد من الأعضاء على قضية القرصنة مشدّدين على الأضرار التي تلحقها بالاقتصاديات الوطنية وعلى الإجراءات الكفيلة بمكافحتها. وأشير في الاجتماع إلى أن معاهدات الويبو تحيل إلى محكمة العدل الدولية لأغراض الإنفاذ. ورأى البعض أن تواصل الويبو البحث في فكرة إتاحة خدمات التحكيم والإمكانيات المطروحة في ذلك الشأن والعمل أكثر من أجل تقديم التدريب في مجال مكافحة القرصنة لفائدة السلطات المحلية مثل رجال الشرطة والجمارك والقضاة. واقترح أن تبذل الويبو والمنظمات الأخرى مزيدا من الجهود لمساعدة البلدان على إنشاء جمعيات فعالة لتحصيل

إتاوات حق المؤلف وأن تذهب أبعد من ذلك بالنظر في الإجراءات التي يمكن اتخاذها في إطار المساعدات المقدمة في تنفيذ تدابير الإنفاذ. وأحاط الأعضاء علما بإنشاء لجنة الويبو المعنية بالإنفاذ. وتساءل البعض عن إمكانية تمديد صلاحياتها كي لا تقتصر مهمتها على مناقشة أفضل الممارسات وبحثها.

١٩- وحرص العديد من الأعضاء على التذكير بأنهم وإن كانوا جميعا يشاطرون الرأي القائل بقيمة القطاعات الثقافية ويدركون مزايا توفير الحماية المتينة للملكية الفكرية على اعتبار أنها تغذي القطاعات المحلية القائمة على حق المؤلف، فإنهم في الوقت ذاته يرون أن هناك جانبا موازيا لا يمكن إغفاله. وبيّنوا في ذلك الصدد أن الحماية الصارمة تقتضي بالضرورة أن تكون تكلفة المنتجات القانونية أعلى من تكلفة نسخها المقرصنة وأن تطبيق حماية أكثر صرامة في البلدان الأقلّ تقدّما قد يؤدي في الأجل القريب على الأقل إلى استبعاد عدد من الزبائن من السوق بسبب ارتفاع الأسعار. وأوضح أولئك الأعضاء بأن تلك المسألة ربما لا تمسّ بالدرجة الأولى القطاعات الترفيهية مثل الموسيقى والسينما وأن جودة السلع المقرصنة غالبا ما تكون رديئة، بيد أن تلك الحماية الأكثر صرامة قد يكون لها وقع اقتصادي سلبي في تلك البلدان في قطاع البرامج الحاسوبية مثلا. وضرب أحد الأعضاء مقارنة بحملة مكافحة تهريب السجائر في بلده وقال إن الإجراء الأكثر نجاحا في مكافحة التهريب، الذي يعتبره مشابها للقرصنة، هو خفض أسعار السلع الأصلية بقدر كبير. وأشير في الاجتماع أيضا إلى أن "القرصنة" غير "الانتفاع المكثّف المشروع" وأن من المهم التذكير بأن الانتفاع المشروع هو من الحقوق الثابتة التي ينبغي صيانتها. وذُكر أيضا أن العديد من البلدان التي لها حاليا أكبر الاقتصاديات إنما نجحت في بلوغ تلك المرتبة بعدما مرّت بمرحلة كانت فيها حماية الملكية الفكرية محدودة نسبيا أو منعدمة.

٢٠- وفيما يتعلق بالأصول الثقافية القائمة على المعارف التقليدية، أعرب البعض عن أمله في أن تتخذ إجراءات كي تتمتع المصنفات التقليدية التي آلت إلى الملك العام بالحماية من الانتفاع التعسفي بها على يد أشخاص أغلبهم من بلدان أجنبية ويسعون إلى الاستفادة منها على حساب حق الجمهور في النفاذ إليها.

٢١- وأشير خلال الاجتماع إلى أهمية تفادي انقسام الآراء الذي يعود لزمن سابق، لا سيما بين الشمال والجنوب، في عصر العولمة وما يصحبها من ضغوط واختلافات. ولوحظ أن جوهر الحل هو تنفيذ تدابير الحماية مع التوفيق بشكل سليم بين حقوق المستهلك وحقوق المبدع. ورأى أعضاء أن للويبو دور مزدوج في هذه المناقشة لما اكتسبته من تجربة وخبرة: فهي أولا مصدر للأفكار والمفاهيم والبرامج الجديدة، وهي ثانيا هيئة مستقلة ومحايدة قادرة على مساعدة جميع الأطراف على فهم مصالح كل واحد منهم وسدّ "فجوة اللامساواة والظلم" والإسهام بالتالي في إرساء نقاش بنّاء عوضا عن جدال فاصل. وأعرب أحد الأعضاء عن أمله في أن تعمل الويبو على نشر ثقافة داعمة لحق المؤلف في صفوف الأجيال الصاعدة. وأشار عضو آخر إلى نداء الأمم المتحدة من أجل "حوار الثقافات" ورأى أنه متصل عموما بالموضوع قيد النقاش إذ أيا كان الأثر الاقتصادي لحق المؤلف ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن الهدف من التبادل الثقافي لا يقف عند التنمية الاقتصادية. وأشار إلى أن نخبة الشخصيات المرموقة التي اجتمعت سنة ٢٠٠١ بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة بغية النظر في تلك المسألة خلصت إلى أن إجراء حوار من ذلك القبيل فيما بين الحضارات من شأنه أن يمكن الأمم من التخلي عن العداوة والمواجهة والأخذ بالحوار والتفاهم. ورأى عضو آخر أن الويبو، فضلا عن كونها تساهم في دفع عجلة التنمية، يمكنها أن تدفع عجلة العدالة الاجتماعية والإنصاف الجماعي ورفع مستوى

العيش لشعوب العالم قاطبة. وقال إن من المهم وضع تلك المناقشات في سياقها الأعــمّ وإدراك حجــم الأمور المعنية في هذا الصدد.

٢٢- وفي الختام، أجمع الأعضاء على ضرورة فتح المجال لدرجات مناسبة من المرونة في حماية الملكية الفكرية حتى لا ترى البلدان الأقل تقدّما وشعوبها أن الانتفاع بحق المؤلف في إدارة الأصــول الثقافية أداة في أيدي الأغنياء يستعملونها لإكثار الأعباء على الفقراء. واتفقوا أيضا على صعوبة تلــك المهمة وأنها تقتضي انتهاج أسلوب حذر. وأجمعوا بالإضافة إلى ذلك على ضرورة شــرح الملكيــة الفكرية بدقة وإزالة الغموض عنها في جميع البلدان علما بأنها مهمات تقع ضمن مهمات الويبو إلــى جانب غيرها من المنظمات الدولية المعنية مثل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالميــة واليونســكو. وأشاروا أيضا إلى أن الويبو هي المحفل الرائد لطرح قضايا حق المؤلف الدولية وأنها وضعت برامج عمل مهمة في مجالات تخص هذه المناقشة الجارية بما في ذلك الإدارة الجماعية والتجارة الإلكترونية وتطوير تشريعات حق المؤلف. وأكّد الأعضاء أن الويبو ينبغي أن تحافظ على برامج عملها وتعزّزها في تلك المجالات كلّها وأن تواصل إصدار منشوراتها القيّمة مثل التقارير عن بعثات تقصّي الحقــائق بشأن المعارف التقليدية ودلائل حق المؤلف والجوانب الأخرى من نظام الملكية الفكرية.

إعلان

٢٣- أدلت الويبو بإعلان قصير عن حدثين اثنين نظّمهما المعهد الياباني للاختراع والابتكــار فــي طوكيو يومي ٢٥ و٢٦ مايو/أيار ٢٠٠٤. والحدث الأول هو ندوة دولية عن ثقافة الملكيــة الفكريــة والثاني هو احتفال لتخليد مرور قرن على إنشاء المعهد. وطُلب من الويبو أن تخطر جميــع أعضــاء اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات بأن المعهد يودّ لو يشارك أعضاء اللجنة بفعاليــة فــي الحــدثين المذكورين، وأن على الأعضاء الراغبين في استلام دعوة رسمية أن يطلعوا الويبو بذلك.

سياسات الملكية الفكرية والاقتصاد الياباني

٢٤- قدّم للمحور الثاني من جدول الأعمال السيد هيساميتسو أراي. وذكر السيد أراي أن الحكومــة اليابانية انتهجت خلال السنوات القليلة الماضية أساليب استشرافية في وضع السياسات بشأن الملكيــة الفكرية. وقال إن واضعي السياسات مدركون أن اليابان إذا أرادت أن تظل في الصدارة التكنولوجيــة والاقتصادية وأن تبتعد عن ضعف الأداء الاقتصادي وتراجع المنافسة، وجب عليها أن تبــذل جهــودا خاصة لتعزيز الابتكار. وذكر في ذلك الصدد أن رئيس الوزراء الياباني أطلق في سنة ٢٠٠٢ مفهوم "الأمة القائمة على الملكية الفكرية" وسعى إلى تطبيقه بسرعة. وبيّن أراي أن ذلك المشروع يرمي إلى إفادة قطاع الأعمال من جهة والجمهور عامة من جهة ثانية، إذ سيستفيد بدوره من الابتكــارات التــي يُؤمل استحداثها. وقال إن اليابان تعتبر ذلك المشروع مربحا للجميع. وعرض عددا مــن الإنجــازات منها سنّ قانون أساسي في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢ وتأسيس المقر الاستراتيجي للملكية الفكريــة كجزء من الحكومة في مارس/آذار ٢٠٠٣ (يترأسه رئيس الوزراء ويساعده أربعة وزراء ويتألف من جميع وزراء الحكومة إلى جانب خبراء من القطاع الخاص) ونشر برامج استراتيجي في يوليه/تمــوز ٢٠٠٣ يحتوي على ٢٧٠ إجراءا. ولاحظ السيد أراي أن الملكية الفكرية باتت اليوم من الموضوعات التي تستقطب اهتماما كبيرا في اليابان. وقال إن مسائل الملكية الفكريــة تحظــى باهتمــام واضــعي السياسات بل وباهتمام قطاع الأعمال أيضا.

٢٥- وبيّن السيد أراي أن البرنامج الاستراتيجي يقع في خمسة فصول هي الإبداع والحماية والاستغلال والمؤسسات المعنية بالمواد الإعلامية وتنمية الموارد البشرية. وركّز في على وصف جوانب محدّدة هي كالتالي:

– الجامعات: لم يعد دور الجامعات محصورا في التعليم والبحث بل صار يشمل الإسهام في المجتمع، لا سيما من خلال استحداث التكنولوجيا المفيدة ونقلها إلى القطاع الخاص. ففي التسعينات، أدركت اليابان دور الجامعات في نقل التكنولوجيا وشجّعتها على إنشاء "هيئات لترخيص التكنولوجيا". وذكر السيد أراي في هذا الصدد أن عدد الهيئات التي أنشئت حتى الآن يتجاوز ٣٠ هيئة.

– وفحص البراءات: يحول التراكم الكبير الحاصل للطلبات في اليابان دون معالجتها بسرعة وفعالية. ويحدّد البرنامج في ذلك المضمار مجموعة من التدابير بغية التصدي لتلك المسألة. وترمي تلك التدابير إلى تعيين خمسمائة فاحص جديد والاستعانة بخبراء خارجيين.

– ومحكمة عليا للملكية الفكرية: من المنتظر أن يسهم إنشاء محكمة عليا للملكية الفكرية في اليابان في تحقيق تقدّم كبير إذ ستمكّن من تسوية المنازعات بإجراءات سريعة وفي إطار موثوق وذي سلطة. وتأمل الحكومة في إحالة التشريع اللازم لإنشاء المحكمة إلى البرلمان في سنة ٢٠٠٤.

– واختراعات العلاج الطبي: طرح التقدم في التكنولوجيا الطبية، ولا سيما في مجال البيوتكنولوجيا، تساؤلا حول أهلية اختراعات الأساليب الطبية للحماية بموجب براءة. ويؤكّد المدافعون على الحماية أنها سوف تشجّع الاختراع أما المعترضون عليها فيطالبون بأن تؤول تلك الاختراعات إلى الملك العام مما قد يجعلها متاحة على نطاق أوسع. وبدأ مكتب اليابان للبراءات مناقشة واسعة النطاق حول تلك المسألة وخلص إلى أن بعض الاختراعات ذات الصلة بالطب التجديدي، مثل استنبات البشرة، ينبغي أن تكون أهلا للحماية بموجب براءة، أما الأساليب الطبية العامة فينبغي أن تظل خارج نطاق الحماية.

– وتدابير مكافحة التزوير والقرصنة: لم تعد تلك الممارسات قليلة بل صارت تقدّر بحوالي ٦ في المائة من التجارة العالمية وستُتَّخذ الإجراءات اللازمة لمكافحتها. ومن المقرر تشديد المراقبة داخل البلد.

– والمؤسسات المعنية بالمواد الإعلامية: ليست الملكية الفكرية منحصرة في العلوم والتكنولوجيا بل تشمل أيضا مجالات أخرى مثل الأفلام والرسوم المتحركة وبرامج الألعاب الحاسوبية. وشهد الطلب على نقل المواد على الإنترنت ارتفاعا ملحوظا عقب تطوير تكنولوجيا شبكات الإنترنت عالية السرعة. ويذكر أن مبيعات الرسوم المتحركة اليابانية في الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثر بثلاث مرات من مبيعات الصلب في سنة ٢٠٠٢. ومن المقرر في غضون سنة واحدة وضع مجموعة من السياسات للمساعدة على تطوّر مشروعات المواد الإعلامية.

– وتنمية الموارد البشرية: لا يمكن تشغيل نظام بلا أشخاص. فالمحامون المتخصصون في الملكية الفكرية ووكلاء البراءات يؤدون دورا حاسما في الأمم القائمة على الملكية الفكرية. ويذكر أن هناك جامعات يابانية تعمل على إنشاء كليات للحقوق على النمط الأمريكي ويؤمل أن يساهم ذلك في تخريج متخصصين إلى جانب المهنيين العاملين في الميدان حاليا.

٢٦- وفي الختام، قال السيد أراي إن الإجراءات المتخذة في اليابان أساسية في تحديث نظامها للملكية الفكرية. وقال إن تلك التدابير ممكنة في اليابان نظرا إلى أهميتها الواضحة في الاقتصاد فدعا على ذلك الأساس أعضاء اللجنة إلى التفكير في مسألة أخرى تطرح تلقائيا في هذا الصدد وسبق للجنة أن بحثتها في الماضي ألا وهي الإنجازات التي يمكن تحقيقها في حال طرحت مسألة إنشاء نظام براءة عالمية على طاولة المفاوضات الدولية.

٢٧- وخلال المناقشة التي عقبت المحاضرة، شكر الأعضاءُ السيد أراي على عرضه الواضح والمفصل معربين عن اقتناعهم من أن تجربة اليابان مفيدة لجميع البلدان. وأقرّ العديد من الأعضاء بأن اليابان، بفضل وضع ذلك البرنامج الاستراتيجي وتنفيذه، تشقّ الطريق نحو بحث السبل الكفيلة باستغلال حماية الملكية الفكرية من أجل بعث النشاط في الاقتصاد بصورة حقيقية. وأعرب بعض الوفود عن اهتمامهم بالنتائج آملين في أن يسهّل نجاح المشروع الياباني على الباقي السير على ذلك المنوال. وأثنى العديد من الأعضاء على السيد أراي والحكومة اليابانية المنهج الابتكاري والشامل المتّبع في هذا المضمار.

٢٨- وأشار عدد من الأعضاء إلى أن الدروس المستفادة من تجربة اليابان لا تنطبق كلّها بالضرورة تطبيقا تاما على الوضع في البلدان النامية فاليابان تملك ثاني قوة اقتصادية في العالم. وأوضح أحد الوفود بأن فترة "الركود الاقتصادي" التي سادت خلال التسعينات من القرن الماضي لا تقارن بمستوى الأزمة التي عاشتها عدة بلدان نامية خلال الفترة ذاتها. ومثلما اتضحت للعديد قيمة حق المؤلف بالنسبة إلى البلدان المتقدمة في المناقشة التي عقبت المحاضرة الأولى، أدرك العديد من الأعضاء قيمة البرنامج الاستراتيجي بالنسبة إلى اليابان بيد أنهم تساءلوا إن كان تسخير ذلك القدر من الوقت والجهد من أجل توفير الحماية المتينة والشاملة في البلدان الأقلّ تقدّما سوف يعود عليها بالفعالية ذاتها في تشجيع النموّ الاقتصادي.

٢٩- ولاحظ أعضاء آخرون أن اليابان مثال تجريبي لبلد يريد أن يستغل الملكية الفكرية على أكمل وجه لبناء اقتصاده وهو بلد يفتقر إلى الموارد الطبيعية بيد أن سكانه يتمتعون بمستوى تعليمي جيّد فنجحوا في استنباط علوم نظرية من أساليب تنظيم الاقتصاد والنهوض به. ورأى البعض أن اليابان هي بلا منازع أول بلد في العالم يطرح فكرة "مجتمع المعلومات" ويعرضها وأنه بلد ذو تجربة في بعث روح الابتكار عند الأطفال. وأكدوا أن نتائج تجربة البرنامج الاستراتيجي ستكون بلا شكّ مفيدة بالنسبة إلى باقي العالم إذ ستسمح بالتأكد من أن نظام الملكية الفكرية إذا كان محكم التنظيم في مجتمع متقدّم قادر على الإسهام في أداء الاقتصاد ككل بقدر يمكن إحصاؤه.

٣٠- وأجمع بعض الأعضاء بصورة خاصة على الملاحظة بأن الجامعات التي لا تزال تركّز على البحث الصرف دون النظر في أهلية الاختراعات للحماية بموجب براءة أو قابليتها للتطبيق التكنولوجي لم تعد تواكب عصرها وصارت تبتعد عن الواقع شيئا فشيئا.

٣١- وعن مسألة نظام البراءة العالمية، أقرّ العديد بقيمة ذلك الهدف النبيل وشجّعوا الويبو على العمل لبلوغه. وأكّد أعضاء اللجنة أن المخترعين ما زالوا يجدون إجراءات الحصول على براءة في أسواق العالم الكبرى صعبة ومكلفة وأن ذلك يعود بالضرر على النظام في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. ولاحظ أحد الأعضاء أن معاهدة التعاون بشأن البراءات تسمح بإنشاء مكاتب براءات متعددة الجنسيات وأن مكاتب من ذلك القبيل موجودة حاليا. واستطرد قائلا إن من المفيد إذا والجدير بالمناقشة أن تنظر الويبو ذاتها في إنشاء مكتب دولي لفحص البراءات (شرط تصويت الهيئات الرئاسية على ذلك). وبيّن أن الويبو قد لا تعمل على فحص البراءات ذاتها بل يمكنها أن تنشئ مركزا لإحالة الطلبات إلى مراكز الفحص الأخرى ولكنها يمكن أن تصدر البراءة في نهاية المطاف. وأشير

خلال الاجتماع إلى أن فكرة البراءة العالمية تستقطب اهتمام المخترعين لا سيما إن كانت تحت مظلة منظمة مثل الويبو تتمتع بالاستقلالية وتحظى بالثقة، مما سيساعد على حلّ مسألة السيادة بالنسبة إلى البلدان القلقة إزاء هذه النقطة. وذُكر في هذا المضمار أيضا أن ذلك من شأنه أن يتيح للمنظمة مصدر دخل جديد فيأتي بأموال يمكن تسخيرها في أنشطة تنموية أخرى.

٣٢- وذُكر في الاجتماع أن الويبو يمكن أن تستفيد من الخطة الاستراتيجية وأن تنظر في إمكانية تكييف بعض التدابير المذكورة ضمن برامجها الخاصة بالتعاون لأغراض التنمية، حسب الحال.

اختتام الاجتماع

٣٣- في التعليقات العامة التي عقبت المحاضرتين والمناقشتين اللاحقتين، استخلص عدد من المتحدثين بعض الأفكار التي برزت من المناقشتين معا. فلاحظوا مثلا أن القيمة الاقتصادية كانت محط تركيز في المناقشتين كما نودي بمزيد من الشروح والمناقشات والمساعي الرامية إلى إزالة الغموض عن الملكية الفكرية، بالنظر إلى أوجه الاختلاف في وجهات النظر حول قضايا الملكية الفكرية على الصعيد الدولي، حتى يتسنى تبديد تلك الخلافات في جو من التضامن. وأجمع الأعضاء على الدور الرائد الذي تؤديه الويبو في قيادة هذه المناقشات وأعرب العديد منهم عن اقتناعهم بأن اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات أمامها عمل كثير في مجال إزالة الغموض عن الملكية الفكرية. وأشاروا إلى أن متوقع العمر في البلدان الأكثر فقرا يقل أحيانا عن ٤٠ سنة وأن معدلات التعلّم فيها تقلّ عن ٢٠ في المائة. وذكّروا بأن مئات الآلاف بل الملايين يموتون كلّ أسبوع جوعا أو من الأمراض التي يمكن الوقاية منها. وشدّدوا على أن هذا عالم يمكن للملكية الفكرية، بما تتيحه من إمكانيات لتكوين الثروات، أن تأتي فيه بالتغيير، ولذلك ينبغي أن تكون الإجراءات المتخذة من أجل تطوير نظام الملكية الفكرية منتقاة بحرص شديد مع مراعاة كلّ شعوب العالم.

٣٤- واقتُرح في الاجتماع أن تتناول اللجنة من بين موضوعاتها في المستقبل مسألة الجوانب القانونية للملكية الفكرية والصحة العامة، ولا سيما فيما يتعلق بالمستحضرات الصيدلية والبراءات وقضايا جوهرية أخرى.

٣٥- ولخّص المدير العام رأيه في الاجتماع فقال إنه كان لقاءا بنّاءا وملهما وحافزا على التفكير. وقال إن الويبو قد أحاطت علما بالمحاضرتين والمداخلات الأخرى. ورأى أن الرسالة الأولى المستخلصة من هذه الدورة أن على الويبو أن تستمر في تكثيف جهودها من أجل إزالة الغموض عن الملكية الفكرية وأن تعزّز التنسيق فيما بين مختلف العناصر والأنشطة في ذلك المضمار. ولاحظ أن الأفكار العديدة التي طرحت خلال الاجتماع في حاجة إلى مزيد من البلورة خلال اجتماعات اللجنة في المستقبل. وأكّد أن الكلّ أجمع على أن الملكية الفكرية أداة مهمة جدا في النموّ الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وأدرك أن كلّ سؤال طُرح وأجيب عنه خلال المناقشات جاء بتساؤل جديد وأن ربّما القضية الأهمّ التي عبّر عنها عدد من الأعضاء بأساليب مختلفة هي تفاوت القيمة المفترضة للملكية الفكرية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ورأى المدير العام أن هذه المسألة، ومسائل أخرى طرحت في الاجتماع إلى جانب سلسلة الأفكار المختلفة والضرورية في البحث عن الحلول، ربّما أمكن تلخيصها في سؤال ليس من السهل الإجابة عنه رغم بساطته وهو "ما الذي يجعل البلد النامي يتطوّر؟" وأعرب المدير العام عن أمله في أن تستطيع اللجنة في المستقبل تناول هذه المسألة من نطاق أوسع وبالنظر إلى القضايا المترابطة والمتصلة بالملكية الفكرية حتى يتسنى لها أن تصيغ إجابة عامة وتصل في نهاية المطاف إلى بلورة "ثقافة عامة للتنمية". وقال إن من بين الأزمات التي نواجهها اليوم انعدام التنسيق الدولي. واستطرد قائلا إن التنسيق صعب على المستوى الوطني والإقليمي ويكاد يكون

مستحيلا على المستوى الدولي. وأكّد أن مجموعة ذات مرجعية مثل هذه اللجنة قادرة، رغم صغر حجمها، على أن تعمل كفريق مركّز وأن تحرز، من خلال نظرتها واسعة النطاق، تقدمّا نحو تعريف عدة جوانب على الأقل من خارطة الطريق العامة نحو التنمية.

٣٦- وشكر المدير العام ثانية وبحرارة رئيس رومانيا على احتضان الاجتماع وشكر رئيس اللجنة على قيادة الدورة وشكر الأعضاء والمحاضرين على التزامهم الفكري.

٣٧- وأعرب رئيس اللجنة في بيانه الختامي عن سعادته لترؤّس الدورة الرابعة إذ دارت المناقشات على مستوى عال وطرحت فيها أفكار جديدة وقدّمت محاضرتان ممتازتان. وشبّه الخلافات التي كانت تفصل في السابق بين الشرق والغرب بستار حديدي وقال إن الستار قد تلاشى والشغل الشاغل اليوم عند الجميع هو منع ذلك الستار من أن يسدل فيفصل بين الشمال والجنوب في عصر العولمة والإرهاب الدولي. وأكّد أن حق المؤلف والملكية الفكرية عموما أداة رائعة للتنمية، كما قال الأعضاء من قبله. وقال إن اليابان لخير دليل على ذلك إذ أنها تفتقر إلى الموارد الطبيعية ولكن تزخر بقدرات إبداعية طبيعية. فكرّر في هذا الصدد التساؤل الذي طرحه المدير العام أي "ما الذي يجعل البلد النامي يتطوّر؟ وما هو التوازن المثالي بين احتياجات شعوب البلدان النامية وحقوقها وبين حقوق المبعدين؟ ودعا إلى التعبير عن رسالة للتضامن وهي أن الملكية الفكرية إذ تفيد في الإتيان بأفكار وابتكارات جديدة، لا ينبغي لها أن تعايش وضعا لا يحصل فيه أولئك المحرومون على الأشياء التي هم في أمسّ الحاجة إليها. ولمس رئيس اللجنة في هذه المجموعة من الأفراد قدرا من الواقعية فقال إنهم يدركون الحاجة إلى توفير الحماية السليمة للملكية الفكرية والحاجة إلى إقامة هياكل مثل تلك التي تنشئها اليابان وأن الملكية الفكرية ضرورية للابتكار. وقال إن أعضاء هذه اللجنة واعون في الوقت ذاته بالفوارق الكبيرة في ثروات البلدان ويتساءلون عن سبل تجاوز تلك الفوارق. وفي الختام، انتهى رئيس اللجنة إلى أن الرسالة التي أفضت إليها هذه الدورة الرابعة هي: "لنتقدّم معا فلا نترك منّا أحدا على قارعة الطريق".

[يلي ذلك المرفق الثاني]

ANNEX II

المرفق الثاني
اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات
قائمة بالمشتركين في اجتماع ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣

ABOULNAGA Fayza, Minister of State for Foreign Affairs, Arab Republic of Egypt

ARAI Hisamitsu, Secretary-General, Secretariat of the Intellectual Property Strategy Headquarters, Cabinet Secretariat, Japan

BRIMELOW Alison, Chief Executive of Patents, Designs and Trade Marks, The Patent Office, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

DE MARCO Guido, President of the Republic of Malta

GABAY Mayer, President, United Nations Administrative Tribunal, and Chairman, Patent And Copyright Laws Revision Committees, Ministry of Justice, Israel

HERMASSI Abdelbaki, Minister for Culture, Tunisia

ILIESCU Ion, President of Romania

KADIRGAMAR Lakshman, President's Counsel, Member of Parliament and former Minister for Foreign Affairs, Democratic Socialist Republic of Sri Lanka

KESSEDJIAN Bernard, Ambassador and Permanent Representative of France, Permanent Mission of France in Geneva

KORCHAGIN Alexander, Director General, Russian Agency for Patents and Trademarks (Rospatent), Russian Federation

LEHMAN Bruce, President, International Intellectual Property Institute, and former Assistant Secretary for Commerce and Commissioner of Patents and Trademarks, United States of America

LUCINSCHI Petru, former President of the Republic of Moldova

MARCHI Sergio, Ambassador and Permanent Representative of Canada, Permanent Mission of Canada in Geneva, and former Minister for Trade, Canada

NARAYAN S., Economic Adviser to the Prime Minister, Republic of India

OLSSON Henry, Special Government Advisor, Ministry of Justice, Kingdom of Sweden, and former Director of Copyright Department, WIPO

PORZIO Marino, attorney, Adviser, Ministry of Foreign Affairs, Republic of Chile

RAMOS Fidel, former President of the Republic of the Philippines

SALIM Ahmed Salim, former Prime Minister of the United Republic of Tanzania, and former Secretary General of the Organization of African Unity

SONG Jian, Vice-Chairman of the People's Political Consultative Conference of China, and former State Councilor in charge of science and technology development, People's Republic of China

STOYANOV Petar, former President of the Republic of Bulgaria

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]